

بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة MDE 29/3936/2021

التاريخ: 2021/4/7

المغرب/الصحراء الغربية: ارفعوا القيود التعسفية عن تنقل وحرية الناشطة الصحراوية

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه ينبغي على السلطات المغربية رفع الإقامة الجبرية الفعلية والمراقبة المفروضة بشكل تعسفي منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2020 على سلطانية خية، وهي ناشطة صحراوية مؤيدة للاستقلال، وأفراد آخرين من عائلتها. وينبغي إجراء تحقيق شامل ومحايدين في التعدي بالضرب والاعتداء على سلطانية خية وشقيقتها واعرة خية على أيدي أفراد من قوات الأمن.

في رسالة أرسلت إلى منظمة العفو الدولية في 19 مارس/ آذار 2021، نفت الحكومة المغربية أن تكون سلطانية خية وعائلتها تحت الإقامة الجبرية في منزلهم في بوجدور، أو تحت أي قيود على التنقل، وقالت أن "العديد من مقاطع الفيديو تظهر أنها تنقل بحرية في الشارع وتصرخ".

إلا أن لقطات الفيديو التي راجعتها منظمة العفو الدولية والتي تم تصويرها في أيام مختلفة، منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2020، تظهر قوات الأمن، سواء في ملابس مدنية و/أو الزي الرسمي، متمركزة أمام منزلها، مما يمنع الزوار من الوصول إليه أو إبعادهم عن المنزل. ووفقاً لشهادة سلطانية خية ومقاطع الفيديو التي استعرضتها منظمة العفو الدولية، واجهت قوات الأمن بعنف خية، وأفراد آخرين من عائلتها، في عدة مناسبات، عندما حاولوا السير على بعد أمتار قليلة من المنزل.

وقد أطلقت منظمة العفو الدولية تحركاً عاجلاً يطالب برفع الإقامة الجبرية عن سلطانية خية.

ووفقاً للمعايير الدولية، تعتبر الإقامة الجبرية المنزلية شكلاً من أشكال الاحتجاز، وتتطلب بعض الضمانات كي تعتبر قانونية. فننص المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادق عليه المغرب، على أن "لكل فرد الحق في الحرية والأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه".

ووجد الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، أن "الإقامة الجبرية قد تعتبر حرماناً من الحرية إذا كانت في مكان مغلق لم يُسمح للشخص بمغادرته". ففي قضية عام 2011 التي تتعلق بالفنانة الصينية ليو سيا، وجد الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي بأنها حُرمت بشكل تعسفي من حريتها، عندما أعادتها الشرطة إلى شقتها ووقفت أمام بوابة المجمع السكني، بعد زيارة زوجها في السجن، محذرة الصحفيين والزوار كي يبتعدوا عن المنزل. ولم يُسمح ليو سيا بمغادرة المجمع السكني، باستثناء الرحلات القصيرة المعتمدة، باصطحاب الشرطة. ومُنع الزوار من زيارتها، وقُطعت عنها وسائل الاتصال الخاصة بها. وبالمثل، في التعليق رقم 1992/8، وجد الفريق العامل أن الإقامة الجبرية في منزل أونغ سان سو كي "التي تقتصر على منزلها العائلي، والتي لا يمكنها مغادرته نظراً لوجود حرس مسلح أمامه باستمرار، إنما هو حرمان من الحرية بعد بمثابة احتجاز".

وفي رسالتها إلى منظمة العفو الدولية، قالت السلطات المغربية إن المدعي العام الملكي في محكمة الاستئناف في العيون فتح في 16 فبراير/ شباط 2021 تحقيقاً في ملابسات حادثة اعتداء الأجهزة الأمنية على سلطانية وواعرة خية، التي وقعت في 13 فبراير/شباط.

وعلى الرغم من أن ذلك يعد خطوة إيجابية، فإن منظمة العفو الدولية تكرر دعوتها لإجراء تحقيق شامل ونزيه في مزاعم الاعتداء وسوء المعاملة على يد الأجهزة الأمنية في بوجدور. وينبغي أن يشمل هذا التحقيق إجراء مقابلات مع الشهود، فضلاً عن تحليل أدلة الفيديو، والصور ذات الصلة. كما تحث المنظمة السلطات على الكشف علناً عن نتائج التحقيق.